

إحسان عباس في نص غير منشور

عباس عبد العليم عباس *

لا يزال الحديث عن تحقيق تراث العرب المخطوط له مكانته في الأوساط الأكاديمية والعلمية، عربية وغربية على حد سواء، فتحقيق المخطوطات هو المدخل الذي نلج من خلاله إلى معرفة حقيقية لمنجز العرب الحضاري، ومشروعهم الفكري. لقد عُني نفر من كبار المحققين بإخراج هذا التراث وإبرازه برغم ما لهذه المهمة من صعوبات، وما يتطلبه ملاحقة نسخ المخطوط من جهد، وما ينبغي على المحقق أن يبذله من الوقت والمال قبل أن يخرج المخطوط بصورة عمل علمي يمكن قراءته والإفادة منه.

لقد عملت كوكبة من مشاهير المحققين العرب من العلماء والأساتذة الأجلاء أمثال عبد السلام هارون، ومحمد ومحمود شاكر، وصلاح الدين المنجد، وشوقي ضيف، وحمد الجاسر وإحسان عباس وغيرهم... على إخراج جزء كبير من المكتبة العربية إلى النور، ولا يزال عدد من تلامذتهم المخلصين يعملون على إكمال الرسالة، ومتابعة المسيرة.. فضلاً عما تقدمه المؤسسات العلمية والجهات المختصة كمعهد المخطوطات العربية، ومركز جمعة الماجد وغيرهما من دعم متواصل لهذه الجهود.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان للمستشرقين دوراً بارزاً وكبيراً في تحقيق المخطوطات ونشر النصوص العربية القديمة في مختلف مجالات العلوم وميادين المعرفة، ولم يكن جهدهم العملي هو الوحيد في هذا المضمار بل راحوا ينظرون تنظيرات منهجية تتناول الآليات الصحيحة للعمل التحقيقي، فأنشأوا بذلك المحاضرات المتخصصة، وألّفوا الكتب، ولعل من أبرز تلك الأعمال: (محاضرات برجستراسر) بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة عام 1931م في أصول نقد النصوص ونشر الكتب، والتي تم طرحها في كتاب لأول مرة عام 1969 فكانت "أول محاولة منهجية تعمل على إرساء قواعد علم النشر والتحقيق فيما يخص تراثنا العربي المخطوط" (1). واستمرت جهود المستشرقين تترى بصرف النظر عما أثير من شكوك وأقوال حول غاياتهم وأهدافهم المتنوعة. وقد تساءل بعض الدارسين حول وضع المخطوط والمطبوع في الحضارة العربية الإسلامية اليوم، ففي الثامن من نوفمبر عام 1990م عقدت مكتبة الكونجرس مؤتمراً دولياً لمناقشة وضع الكتاب ودوره في إثراء الحضارة في العالم الإسلامي. رأى بعض الباحثين المشاركين في هذا المؤتمر أننا ما زلنا نعيش بعض مظاهر المرحلة الانتقالية من المخطوط إلى المطبوع "ولسوف تستمر هذه العملية في المستقبل المنظور لأن أعداداً هائلة من كتب التراث الإسلامي ما زالت مخطوطة، وليس من المحتمل أن يتم طبعها وتحقيقها في وقت قريب. ومن الصعب تحديد تاريخ ينتهي فيه العالم الإسلامي من التحول من عصر المخطوطات

إلى عصر الطباعة. وكل ما يستطيع أن يأمله المرء هو أن يحكم هذا الانتقال علماء ذوو خبرة أوسع ومعرفة أكبر بأساليب النسخ وإنتاج الكتب في عصر المخطوطات، لا قناصون يبحثون عن الكسب أو الشهرة" (2). بمعنى أننا بحاجة إلى جهود مخصصة كالعلماء – الذين ذكرت أنفأ، وفي مقدمتهم إحسان عباس الذي أقر العارفون به بأنه "سادن عظيم من سدنة الموروث، وحام كبير من حماته الغير بما أسداه إليه من خدمات. وهو في التحقيق، كما في غيره واحد من الرهط القليل أولي العزم الذين نافحوا عنه فعلاً لا- قولاً- وجعجة وادعاء وهرفاً من غير معرفة 3، بل عملاً وجهداً منهجياً (يتم عن موسوعية العالم وثقته بنفسه ثقة مردّها معرفة عميقة بالتاريخ، وخبرة مميزة بالنقد) 4، كما أشار كثيرون ممن درسوا جهد إحسان التحقيقي، وعاصروه عن قرب، ومنهم الدكتور رضوان السيد حيث أشار إلي عناية إحسان الفائقة في التحقيق، من خلال ورقة قدمها السيد في مؤتمر دولي عن إحسان عقده وزارة الثقافة الأردنية صيف هذا العام، الأمر الذي يجعله حجة في تحقيق النص ومرجعاً يقطع بكلمته قول كل خطيب.

وإذا كانت هذه صورة موجزة لنموذج من هؤلاء النفر القلائل من علماء العرب الذين أخذوا على عاتقهم مهمة خدمة تراث الأمة ومعارفها، فإننا لا ننكر دور نفر آخرين من المستشرقين ممن قضاوا سنوات وسنوات في خدمة المخطوط العربية، فكان لكثيرين منهم الفضل في إخراج كثير من المخطوطات العربية من خزائنها في أوروبا أو في العالم العربي وطباعتها ونشرها. ولعل مقالة إحسان عباس التالية (مناهج استشرافية في نقد النصوص وتحققها) تكشف لنا طبيعة جهد أولئك الأساتذة والعلماء في التعامل مع تراثنا المخطوط، وليكن واضحاً أن عالماً كإحسان عباس أقدر من غيره للحديث عن مثل هذه القضية بحكم خبرته الواسعة في العمل التحقيقي من جهة، ومن ثم صلته العميقة بدوائر الاستشراق وكبار أعلام المستشرقين من جهة أخرى.

والنص موضع الحديث هو ورقة بحث قدمها المرحوم الدكتور إحسان عباس مشاركة بمؤتمر النقد الأدبي الرابع الذي عقده جامعة اليرموك، بمدينة إربد / الأردن عام 1992م، ولم يتح لهذه الورقة أن تجد طريقها إلى النشر في حياة كاتبها، برغم المحاولات التي تمت لجمع مقالاته وأبحاثه المتفرقة بين دفتي كتاب.

نص الدراسة:

مناهج استشرافية في نقد النصوص وتحققها

قبل سنوات طلب مني أحد أصدقائي من المستشرقين أن أساعده في قراءة نص صعب، عرض له في كتاب يحققه، وفيما كنا نحاول أن نفك معاً معميات ذلك النص الذي استغلق على القراءة، وعلى الفهم معاً لكثرة ما أصابه من تحريف وتصحيف، سرح ذلك الرجل بنظره في الأفق، ثم قال وكأنه اهتدى لتوّه إلى حكمة كانت محجوبة عن عينيه: لو كان الأمر إليّ لنصحت المستشرقين في كل مكان أن يكفوا عن مزاوله التحقيق للنصوص والكتب العربية، لأن تلك مهمة لن يستطيعوا الاضطلاع بها، أو الوفاء بمتطلباتها.

وسكت صاحبي وهو يدرك تماماً أنه وضعني في موقف حرج. نعم كنت أعرف بعض الحوافز التي أملت عليه الجهر بذلك الرأي، ولكنني تساءلت فيما بيني وبين نفسي أترأه يحاول أن يستخلص مني اعترافاً مُطمئناً؟ إن المسألة ليست في نظري مفاضلة بين عربي ومستعرب، فالثاني منهما إذا توفر له الاطلاع الضروري، وأضاف ذلك إلى ما يتميز به من صبر ودأب فإنه جدير بالتفوق في هذا المجال، إذ محض الانتساب إلى اللغة مثل محض إتقان القواعد النظرية في التحقيق، كلاهما أعجز من أن يصنع محققاً. وتخفيفاً لوطأة إحساس صاحبي بالحاجة إلى معين في هذا الميدان قلت له: أعتقد أن التحقيق صعب على العربي كما هو صعب على المستشرق، إذا لم يتزود كل منهما بضروب مختلفة من الزاد الضروري الذي يؤمن سلوك هذا الطريق الوعر المليء بالعقبات والاستمرار فيه إلى نهاية الشوط، ولعل الفرق الكبير بين المستشرقين والعرب في هذا المجال، هو أن الذين يحاولون هذا النشاط من المستشرقين، مهياؤون له، فنسبة العجز بينهم فيه معدومة أو نادرة جداً، أما العرب فإن قلة منهم هي التي تستحق أن توصف بالقدرة أو بحسن الاستعداد له أو بلزوم المثابرة عليه.

وحين افترقنا ظلّ هذا الذي قاله صاحبي يلاحقني، ويتسلط علي تفكيري، وبدلاً من أن يوحي لي أنه صادر عن تواضع العالم، أثار في نفسي استغراباً إلى درجة الدهشة في بعض حالاته، وارتبط ذلك الاستغراب بحقيقتين تاريخيتين أو لاهما أن الملاحظة التي أبداهما ذلك الصديق تجاوزت قرنين أو أكثر من جهود العلماء بالغرب لنشر النصوص الكلاسيكية من يونانية ولاينية و(توراتية) ثم نشر أدب شكسبير وغيره من الأدباء الكبار، وأن تلك الجهود أسفرت عن وضع قواعد أساسية لنقد النصوص، وتمحصت تلك القواعد عن طريق الجدل الطويل حول أحسن المناهج وأقدرها على مواجهة صعوبات التحرير والتحقيق، والبحث الدائب عن النسخة المعتمدة أو الجديرة بالاعتماد لأنها تستطيع أن تكفل ما سماه المحققون "المقاصد الرئيسية النهائية" التي كانت تخامر فكر المؤلف الأصلي. وكان من نتيجة ذلك ظهور ما سمي بـ "منهج لاخمان" (Lachman Method) ثم ما طرأ عليه من تعديلات لمواجهة أنواع مختلفة من النصوص. نعم لم أكن أجهل أن القواعد التي تنطبق على نقد النصوص الكلاسيكية والتوراتية ليس من الضروري أن تلائم النصوص العربية، لفروق دقيقة بين الحالتين، ولكن لم يكن من العسير إجراء تحويلات في تلك القواعد بحيث تصبح صالحة لنقد النصوص العربية التي تنتمي إلى ميادين مختلفة.

والحقيقة الثانية التي ارتبطت بذلك الاستغراب هي أنني وأنا أستعيد صورة الماضي ابتداء من حوالي منتصف القرن التاسع عشر أخذت تتوافد أمام مخيلتي قوافل الكتب العربية، التي كان للمستشرقين الفضل الأول في تحقيقها ونشرها. فهل من المعقول أن يكون قد غاب عن صديقي ذلك الدور الطويل الذي قام به المستشرقون قبل أن ينتبه العرب إلى تراثهم ويولوه الاهتمام اللائق به؟ لقد مرت على لوحة الذاكرة عشرات من أمهات الكتب العربية التي أصبحت معتمداً لنا في دراساتنا، ولولاها لتأخر إنجاز تلك الدراسات، وكان لا- يستطيع القيام بعبئها إلا- من يصبر على صعوبات الرجوع إلى

المخطوطات، مادية كانت الصعوبات أو علمية. وتأمّلت كيف كانت حالنا في ميادين الاطلاع والبحث لو لم نجد بين أيدينا أهم المصادر التاريخية محققة ومطبوعة مزودة بالفهارس الضرورية مثل تاريخ الطبري بتحقيق دي خويه) والكامل لابن الأثير بتحقيق نورنبرغ (1851-1871م) وتاريخ اليعقوبي تحقيق هوتسما) والكتب الجغرافية التي تضم ما أصدره دي خويه من أجزاء المكتبة الجغرافية (كمختصر ابن الفقيه والمسالك والممالك لابن خرداذبه، والأعلاق النفيسة لابن رسته، وأحسن التقاسيم للمقدسي وغيرها)، و(صفه جزيرة العرب تحقيق داود ميلر 1884-1891م) والقسم الخاص بإفريقية والأندلس من (نزهة المشتاق تحقيق دي خويه ود وزى 1866م) وتقويم البلدان لأبي الفداء، تحقيق دي (سلان) وكتب الطبقات والتراجم من مثل (الطبقات الكبرى لابن سعد تحقيق سخاو ورفاقه 1903) و(أخبار الحكماء للقفطي تحقيق لبرت 1903م) و(عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة تحقيق أوغست ملر أو (امرئ القيس ابن الطحان 1884م)، وهذان الكتابان الأخيران مع ظهور الفهرست لابن النديم تحقيق فلوجل 1871-1872م) يضعان الأساس للتاريخ الفكري العلمي عند المسلمين، كما أن المكتبة العربية الأندلسية التي عني بنشرها بعض المستشرقين الإسبان مثل ريبيرا وأكثرها في التراجم الأندلسية فتحت المجال واسعاً لدراسة التاريخ والأدب الأندلسيين.

ومن الطبيعي أن نجد - لدى عرض ذلك الشريط الطويل من المنشورات التي قام بها المستشرقين - أكثر الاهتمام متجهاً منذ البداية نحو التاريخ والجغرافيا وما كان يسمّى علوم الأوائل، فالمستشرق يجد راحته في هذا الاتجاه، لأن التوجه نحو المصادر الفقهية والحديثية وما شابهها يتطلب منه ثقافة خاصة، أو سلسلة مترابطة متداخلة من الثقافات. كذلك من الطبيعي أن نجد بين المستشرقين أنفسهم تفاوتاً في الضبط والإتقان، فما أنجزه "دي خويه" في التاريخ والجغرافيا وما أنجزه "سخاو" وتلامذته ورفاقه يعد متميزاً إذا نحن قارناه بالأعمال الكثيرة التي أصدرها "فردناند وستنفيلد"، ذلك أن هذا المستشرق الدؤوب قام بتحقيق وفيات الأعيان لابن خلكان وأخبار ملكة للأزرقي وغيره، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، وأثار البلاد وعجائب المخلوقات للقزويني، ومعجم ما استعجم للبكري، والسيرة لابن هشام، والاشنقاق لابن دريد، ولكن نشراته وبخاصة معجم البلدان ووفيات الأعيان مليئة بالأخطاء والأوهام، على الرغم مما كان يبذله من جهد مخلص في إصدارها، حتى إنه نسخ بعضها بخطه ونشرها بطريقة الليثوغراف.

وأسمح لنفسي بأن أقتبس هنا ما قاله أستاذنا الشيخ مصطفى السقا -رحمه الله- حين أراد أن يعيد تحقيق معجم ما استعجم في ضوء طبعة وستنفلد ومخطوطات أخرى جديدة لم تقع للمحقق الأول، يقول: "أما المستشرق وستنفلد (1808-1899) صاحب الفضل على المكتبة العربية بما نشر من نفائسها وذخائرها. فإنه حين اتجهت عنايته إلى نشر المعجم (معجم ما استعجم) راح يجمع له الوثائق ويقابل نسخته التي كتبها بالنسخ المفرقة في مكتبات ليدن وكمبردج ولندن وميلان. واستخلص بالاعتماد على هذه النسخ الأربع صورة كتبها بخطه وأذاعها بمطبعة الحجر في مجلدين كبيرين من القدر المتوسط ... فقد بذل

وستتفاد قصارى جهد العالم الضليع في الضبط والتحري ومقابلة النسخ والاستيثاق من الأصول، وأضاف إلى الكتاب فهرسة شاملة للمواضع التي وردت قصداً في أماكنها و عرضاً في غير أماكنها (3)، وإنما أورد هذا الاقتباس لأدل على تقدير الجهد العلمي، حتى ولو كانت نتائجه غير مشمولة بالتوفيق الكلي، ولست هنا بمعرض المفاضلة التي قد تفرض نفسها – على الرغم منا – عند كل منعطف، ولكني حين أنظر إلى معجم البلدان فأراه على حاله دون تحسين كثير على ما خلفه "وستتفاد" يزداد تقديري لذلك المحقق المجتهد، مهما يكن حجم الأخطاء التي وقع فيها.

على أن القول بأن المستشرقين اهتموا بالتاريخ والجغرافيا أكثر من العلوم الأخرى، قول قد يكون مقصوراً على مرحلة معينة في تاريخ اهتمامهم بالتحقيق، إذ نجد مثلاً أن اهتمامهم بعلوم اللغة والنحو وبالذواوين الشعرية لم يتخلف كثيراً عن اهتمامهم بالمصادر المهمة في المجالات السابقة. ولعلمهم إنما فعلوا ذلك لأنهم وجدوا في الشعر وبعض كتب الأمثال وبعض كتب اللغة مادة مساعدة في الدراسات التاريخية، ومن ثم اهتموا بتحقيق حماسة أبي تمام بشرح التبريزي بون (1828-1847 م) والمعلقات السبع لسبج (1850م) والمفضليات بشرح ابن الأنباري بيروت (1920م) ووجه اهتمام خاص إلى ديوان الهذليين، وتوالت على تحقيقه جهود مختلفة. وقام آلود بنشر الأسمعيات برلين (1902م) ومن قبل ذلك نشر هذا المستشرق نفسه ذواوين الشعراء الستة من جمع الأسمعي لندن (1870م) وتصدى بعضهم لنشر ذواوين منفردة فظهر ديوان امرئ القيس في باريس (1837م) وظهر ديوان طرفة فيها أيضاً (1901م) وديوان عروة بن الورد مع ترجمة ألمانية بقلم نولدكه جوتجن (1863م) وأشعار المتلمس لبيزج (1903)، واهتم لائل بديوان عبيد بن الأبرص فنشره مع ديوان عامر بن الطفيل ليدن (1913م) (4). وليست هذه سوى أمثلة قليلة متباعدة في تواريخها، والمجال يضيق عن الاستقصاء، إذ ليس يعينني هنا أن أرصد كل ما أنجزه المستشرقون في هذا الميدان.

كان من الممكن أن يبقى عالم المخطوطات بمنأى عني، انظر إليه من قريب أو بعيد، نظرة من لا يحفل كثيراً بطبيعته ومداه ومبلغ ما قد يتكشف عنه من أسرار، صحيح أن حاجتي إليه بدأت ملحة حين سجلت رسالتي للماجستير بعنوان: "حياة الشعر العربي في صقلية"، واكتشفت بعد اختياري لهذا الموضوع أن مصادر المطبوعة عن صقلية الإسلامية قليلة، فقلت لعلي أجد ضالتي في مصادر ما تزال مخطوطة، وعلى الرغم من أنني وجدت يومئذ في دار الكتب المصرية وفي معهد المخطوطات بالجامعة العربية عدداً غير قليل من المخطوطات التي تفيدني في دراستي (5)، فإني لم أحاول أن أتجاوز ما تمدني به من معلومات وملاحظات، وما تفتحه أمامي من آفاق في بناء الدراسة نفسها، وتركت لغيري – من بعد – أن يتولى تحقيقها ونشرها؛ حتى لذة الكشف – وهي لذة تجذب الناس إلى ارتياد ذلك العالم المجهول – لم تستطع أن تلف حولي شباكها.

ولكن لم يمض إلا وقت قليل حتى عرفتني ملابسة الدراسة إلى رجلين من أفاذ الناس، كان لهما أثر بعيد في حياتي وفكري، وهما يلتقيان في نفسي على رابطة التفرد فيما

يحسان، ويتقربان كثيراً في الحدة والذكاء وصفاء الجوهر وسعة المعرفة ووضوح الرؤية وعمق الفكر، أحدهما هو محمود محمد شاكر الذي تعلمنا من مجالسه أكثر بكثير مما نقتناه من الكتب ونشأنا في ظل مكتبته العامرة، فقد كان يدهشنا بتنوع ثقافته وحضور جوابه، وقدرته الباهرة على أن يفك كل نص عسير، والثاني هو ابن حزم الأندلسي الذي وقعت في يدي بعض رسائله المخطوطة، فأخذت أقرأها معجباً بما فيها من أصالة فكرية ومنهج محكم، واستنتاج قوي سديد – في أغلب الأحيان، واهتداء إلى الأصول الصحيحة في بناء المعرفة واستقلال في النظرة وبعد عن التقليد، ووجدتني أمام هذين العلمين الشاهقين تلميذاً صغيراً مُقللاً من الزاد، والزيد وافر أمامه.

لا- أذكر أن أخي محمود محمد شاكر الذي توثقت روابط الصداقة بيني وبينه على مر الزمن قد شجعتني صراحة- على ولوج دنيا التحقيق. ولكنني حين تقدمت منه أنا – وصديقي الدكتور ناصر الدين الأسد – نستشيريه في تحقيق "جوامع السيرة" لابن حزم(6)، سُرّ بالاقتراح، وأذن لنا أن نعيش في مكتبته، ونلجأ إلى رأيه وتوجيهاته حين لا تسعنا المصادر. ولم يكن "جوامع السيرة" كتاباً يستثير المتعة، إذ كان هيكلًا مجرداً، يعتمد سرد الأسماء، ويحاول الإيجاز، مكتفياً بالمعلومات الضرورية التي لا بد أن يتقنها الطالب، وكانت النسخة التي اعتمدها وحيدة كثيرة التحريف والتصحيف، ولهذا قمنا بقراءتها على كل ما وجدناه من مؤلفات في السيرة، وكانت امتحاناً لنا عسيراً، لأن المنهج الذي سلكناه كان يستغرق الزمن الطويل الذي لا يكفل إلا الحصول على نتائج قليلة، ومع ذلك فلا أعرف أن شيئاً من اليأس أو التردد خامرنا يوماً، إذ كان من أهم ما نحرص عليه أن نفوز بثقة أستاذ كبير، وأن نثبت لأنفسنا أن آلام المصاعب سرعان ما تنسى، إذا هي توجت بتحقيق الغاية المبتغاة.

بعيد هذه الرحلة استقوت متعة الكشف لدي، وتمشى معها اعتقادي بأن إطلاع الآخرين على هذا الكشف أمانة علمية لا- يجوز أن يستقل المرء بها. ورويداً رويداً، تسرب إلى نفسي الاعتقاد بأن البحث العلمي لا- يمكن أن يتطور إلا بمتابعة الكشوف. هما عمليتان متساندتان: كتاب يصدر محققاً، وبحث يجد في الكتاب مادة جديدة يصحح بها ما كان من قبل مختلاً- أو يقوي بها ما كان من قبل مجرد احتمال أو فرض. وكان الباحثون كثيرون والمحققون قليلين، ولم يكن أحد يتنبأ بأن الوضع سينعكس، كما هو حادث اليوم(7).

لكن ما دمت أجد رضا نفسي في العكوف على البحث، فلماذا أنتمي إلى الفريق الآخر الذي يهيمه تقديم المزيد من المصادر المحتجبة ليفيد منها الباحثون؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال أجد لزاماً علي أن أجيب عن سؤال آخر: هل أنا حقاً قادر على أن أقوم بمتطلبات التحقيق، أو بعبارة أخرى: هل تكفي المحاولة التي بذلت في إعداد "جوامع السيرة" (وربما في إعداد كتاب آخر أندلسي)(8) لتكفل لي موضعاً بين المحققين؟ لست أنا الذي أثير هذا السؤال، وإنما أثارته ظروف مستجدة، أروي قصتها فيما يلي:

في عام 1959م قررت أن أقضي إجازة الصيف في بيروت، ولشد ما سررت حين

أنبأني صديقي الدكتور محمد يوسف نجم أن الجامعة الأمريكية ببيروت قد دعت المستشرق الألماني هلموت ريتز لإلقاء محاضرات في مناهج تحقيق النصوص، وأنه يقترح أن أحضر أنا وإياه تلك المحاضرات، فنحن وإن كنا قد قمنا ببعض المحاولات في ذلك الاتجاه، فمن الخير أن نبني معرفتنا على منهج سليم، فشكرت لصديقي تلك المبادرة، وأخذنا نحضر "سمنار" الأستاذ ريتز بانتظام.

وحين عرف ريتز أنني أحد الشخصين اللذين اشتركا في إصدار "فصل المقال" للبكري، قال لي بصراحة مألوفة منه: "إنك لا تحسن التحقيق" قالها وكأنه يرسل حكماً لا ينقض، فأجبت بهدوء: الله المستعان يا سيدي، إنني لا أستطيع تصحيح ما في الكتاب من أخطاء سواي، وقد قدم الكتاب قبل طبعه إلى أستاذنا العلامة محمود محمد شاكر ليرى رأيه فيه فكتب عنه تقريراً إيجابياً واقترح بعض التصويبات، ولو كانت هذه الأخطاء كلها موجودة فيه قبل الطباعة لما تركها ذلك الأستاذ الجليل على حالها، أو على الأقل لما أوصى بطبع الكتاب نفسه. ثم إنني أقر بحاجتي إلى التعلم وها أنا قد جئت إليك لتلك الغاية.

سكت ريتز غير مقتنع بما قلت، وكنت أدرك سبباً آخر لنقمته على مُحَقِّقِي "فضل المقال"، فهو كتاب أنفق تلميذه رودلف زلهام وقتاً طويلاً في تحقيقه – دون أن يكون لدينا علم بذلك – وحين صدرت طبعة الخرطوم وجد "زلهام" أن لابد له من أن يتوقف من أن يتوقف عن العمل في الكتاب، وكتب إلى أستاذه بذلك وبين له كثيراً من سيئات طبعتنا، فكان بعض غضب ريتز جزءاً من الانتصار لتلميذه، ووجدت له العذر في قسوته، إذ كان بطبعه أيضاً رجلاً غضوباً. أما لماذا اخترت أن أنتمي إلى الفريق الذي يقوم بتقديم مصادر جديدة يفيد منها الباحثون؟ فسببه اتجاهي حينئذ إلى دراسة الأندلس وتاريخها وأدبها، واعتقادي أن ما نشر من آثارها لا يكفي لتلبية هذه الحاجة، وأن ما بقي منها غير منشور يستحق العناية.

من الإنصاف "لهلموت ريتز" أن أقول: إن اطلاعه على المخطوطات كان منقطع النظير فقد عاش سنوات كثيرة في تركيا، وعرف خبايا مكتباتها، وصور أهم الكتب فيها، وبدأ منذ عهد مبكر بالتحقيق والإشراف على سلسلة النشريات الإسلامية وتحرير مجلة (der Islam)، وأنه كان يتقن العربية والتركية والفارسية (إلى جانب الألمانية والإنجليزية)، ويستطيع أن ينتقل بين آداب هذه اللغات باحثاً وناقداً للنصوص، وموجهاً لتلامذة كثيرين، وأنه لم يكن يعيبه أن يجعل مجال تحقيقه كتاباً في التصوف ثم ينتقل منه إلى كتاب في علم الكلام ويعكف بعده على كتاب في علم الصنعة ثم على رابع في البلاغة وهكذا. وكان يشغل باله في تلك الحقبة البيروتية كتاب في التصوف. لم يعثر منه إلا على نسخة واحدة، وللنسخة الواحدة عيوب متعددة، ولكن نسخة ذلك الكتاب كانت تحتقب عيوباً خاصة بها، وبعد أن زالت من نفسه حدة اللقاء الأول حكى لي قصة تلك النسخة وأنه يود لو أوفر وقتاً أقرأها معه، وتلك فاتحة ثقة لا يمكن للمرء أن يعتذر عن قبولها، وبدأت أقرأ نص الكتاب وهو يتابع القراءة على نسخة مأخوذة عنها، وخلال تأمل قليل اكتشفت أن عيب النسخة ناجم عن أن شخصاً أملاها على الناسخ، وأن الناسخ لقلّة معرفته كان يكتب

أحياناً كلمتين منفصلتين أو أكثر في صورة كلمة واحدة، فإذا قال المملي "من غسل" – مثلاً – كتبها الناسخ "منعسل" وهكذا، إلى أخطاء يدركها المرء إذا هو احتكم إلى طبيعة السياق والموضوع دون فصل بينهما. وحين قرأت أول عبارة من قبيل الخطأ الأول، وحلت الألفاظ المتصلة إلى مفرداتها قال لي ريتز: قف، كيف استطعت أن تقرأ العبارة على هذا النحو؟ فأفهمته أنني اكتشفت سر الخطأ لدى الناسخ، وكثير استيقافه لي لدى القراءة، وتوالى تعجبه من سهولة الحل لما كان يظنه أمراً بالغ التعقيد، وقال لي – وكأنه يعتذر عما قاله لي أول لقاء -: بل إنك تحسن التحقيق بأكثر مما كنت أتصور.

غير أن هذا الكتاب الذي كان سبباً في تغيير نظرته إلى قدرتي على التحقيق كان هو السبب نفسه في تكبير مسافة الخلف بين نظرتينا إلى بعض شؤون الحياة، فقد كان الكتاب مليئاً بقصص الحب والاستشهاد في سبيله، وكنت أقرأ الحكاية وأشفعها أحياناً بالضحك الساخر من تلك القلوب المنخوبة، أو أعلق على ما جاء فيها متندراً. فكان يثور لذلك، ويجد في نظرتي بعداً عن واقع الحياة، وكثيراً ما قال لي: هنالك عشرات من الفتيان والفتيات في ألمانيا يموتون بسبب الحب، فكنت أجيبه بأن النادر لا يقاس عليه، وأني لا أصدق أن الحب وحده يفعل ذلك بل لابد من أن يقترن بمرض أو انتكاس نفسي، وليعذرني في ذلك، فإنني لا أعرف أحداً قتله الحب. ولم أكن بذلك أحاول إغاظة الرجل، ولكني كنت وما أزال بعيداً عن التصوف، وكل ما يحمله التصوف من أوهام.

لم يحاول هلموت ريتز أن يضع هذا الكتاب الذي تحدثت عنه بين أيدي طلاب "السمنار" لأنه كان يمثل نسخة وحيدة، والنسخة الوحيدة لا تصلح – في البداية – للتدريب على التحقيق، ثم لأنه لم يكن هو نفسه واثقاً من قدرته على قراءته، ولعل هذا الكتاب كان يحتل مكانة خاصة في نفسه، فهو لا يجب أن يعرف الآخرون به قبل أن يستوي محققاً لئلا تشره نفس أحدهم إلى اختطافه منه. ولهذا لجأ إلى طريقة تعليمية كانت مضمونة الفائدة، إذ عمد إلى ثمانين صفحة من كتاب الحيوان للجاحظ الجزء الأول) فصورها للطلاب، وأحضر ما يقابلها في أربع نسخ خطية لم يطلع عليها محقق الكتاب، الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله-، وجعلنا نقارن بين النسخ الخطية وبين النص المطبوع، وكثيراً ما وقفنا مستغربين لكثرة الفروق بين النصين، وكثرة التغييرات التي جرى بها قلم المحقق، دون أن يشير إلى أصولها، ولعلها لم تكن تغييرات، لأنه لم يطلع على ما في النسخ الأربعة المشار إليها. وكنت أنا أكثر الطلاب استغراباً لا- تنزيهاً للمحقق، ولكن لأن كتاب "الحيوان" كان قد دخل في النسيج الثقافي الذي اخترته لنفسي، إذ على أثر انتهاء دراستي في الكلية العربية بالقدس (1941م) عثرت على طبعة قديمة منه سبعة أجزاء في مجلد واحد) وأخذت أقرأها محاولاً – قدر المستطاع – تصحيح ما أجده من اضطراب في نصها، ولكنها ظلت تتحداني إلى أن ظهرت طبعة الأستاذ هارون، فوجدت فيها علماً جماً، وجهداً واضحاً، وفائدة محققة. ولهذا قدرت بيني وبين نفسي أن اختار "ريتز" كتاب الحيوان لتدريب الطلاب على التحقيق، إنما كان يمثل "ضربة معلم" إذ عمد إلى واحد من أبرز المحققين بين العرب، وشككنا في براءته من الخطأ، وجعلنا نحجم عن أخذ أي شيء

مأخذ القبول التسليمي.

وقد كان ريتز على الرغم من طول تمرسه بالتحقيق ينتمي في ما يختاره نظرياً إلى مدرسة المستشرقين القدامى، ولكنه عملياً كان يتبع قواعد من يمكن أن نسميهم المجددين. كان القدامى - مثلاً - شديدي التشبث باتخاذ إحدى النسخ أمماً، يثبت ما فيها في المتن، ويثبت في الحواشي ما تخالفها فيه النسخ الأخرى، وكان هؤلاء يرون أنه ليس من حق المحقق أن يتدخل في النص بتقسيمه إلى فقرات، وباستعمال الترقيم فيه. ولكنه بعد مناقشات طويلة أقر بأن النسخة الأم ليست متيسرة في كل حالة، وأن الصواب هو الذي يثبت في المتن، وأن كل ما نزل عن درجة الصواب فلا بد أن يدرج في الحواشي، لأن النص يقرؤه العالم المتخصص والقارئ العادي، وأن هذا الثاني لا يستطيع أن يبحث عن القراءة الصائبة في الحاشية، وقد لا يعاب بما يرد في الحاشية أبداً، وأقر أن قسمة النص إلى فقرات وتزويده بالنقط والفواصل وغير ذلك من أدوات الترقيم أمور مسعفة على الفهم، وأن ترك النص غفلاً من كل ذلك أشد خطراً من الترقيم المناسب، بل أباح للمحقق أن يدخل على متن النص الأرقام، وإثبات الإحالات القرآنية، وربما سمح بإثبات البحر الشعري في المتن أيضاً.

غير أن القاعدة الذهبية التي لم يتسامح فيها مطلقاً هي أن التحقيق يجب أن يقوم على الاقتصاد، فلا تثقل الحواشي بالتعليقات والشروح، ولا تكون مجالاً لإشباع رغبة التعامل عند المحقق، وعلى الاقتصاد في التعريف بالأعلام والأماكن، وقصر التعريف على غير المشهور منها، ولم يتحدث عن رأيه في تخريج الشعر والحديث) أو لعله تحدث ونسيت أنا ما قاله في هذا الصدد. وبعد ذلك الفصل الصيفي المفيد حصلت على كتاب أسرار البلاغة للجرجاني من تحقيقه، وكان قد صدر عام 1954، فوجدت أنه أعطى لنفسه حرية واسعة في تخريج الشعر، وفي التعريف بالأعلام، وأنه قسم الحاشية في قسمين: الأعلى للمقارنة بين النسخ، والأسفل لتخريج الشعر والتعريف بالأعمال والأماكن، وسار على نسق خاص في هذا الكتاب حين رقم كل الأبيات فيه ترقيماً متسلسلاً، واستخدم تلك الأرقام في الحواشي، للتعريف والتخريج، كما جعل أرقام السطور ذات صلة بالهامش المخصص لفروق القراءات.

ويبدو لي أن ريتز كان يرى أن الأحكام التي وضعها نسبية، فإذا كان الكتاب الذي نحققه ذا أجزاء فإن الاكتفاء برد البيت إلى ديوان قائله يكفي، وأن موضوع الكتاب هو الذي يحدد للمحقق مجاله، وأين يسهب وأين يوجز، وأن أسرار البلاغة يصلح أن يكون محوراً لكل كتب البلاغة والتشبيهات والنقد الأدبي، ومعرضاً لما رددته تلك الكتب من أشعار ومصطلحات، وذلك في حد ذاته يخدم غاية لا يمكن أن يسعف على تحقيقها مبدأ الاقتصاد، ولهذا يعد "أسرار البلاغة" نموذجاً لسعة الاطلاع، والصبر والدأب وصنع الفهارس المتنوعة وكتابة مقدمة إضافية بالإنجليزية تتحدث عن أهم معالم الكتاب في ست وعشرين صفحة.

بعد محاضرات "هلموت ريتر" استقوى التنبه لديّ تجاه كل ما كتب من قواعد في ما يتصل بالتحقيق، وكان باعث ذلك رغبة النفس في الحكم على منهج ريتر، وهل هو الأصلح أو أن غيره أصلح منه، وأمدتني المكتبة بأربعة "أدلة" هي حسب تاريخ صدورها(9):

1- محاضرات المستشرق برجستراسر بجامعة فؤاد الأولى (جامعة القاهرة) 1931-1932م في أصول نقد النصوص ونشر الكتب، (ولكنها لم تطرح للتداول العام إلا سنة 1969م بإعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري).

2- قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها من وضع ريجيس بلاشير وجان سوفاجيه، باريس 1953م، (وقد نقلها إلى العربية الدكتور محمود المقداد، بجامعة دمشق سنة 1988م).

3- تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، القاهرة 1954م.

4- قواعد تحقيق النصوص للدكتور صلاح الدين المنجد مدير معهد المخطوطات عندئذ، وقد نشر بمجلة المعهد، المجلد الأول - القسم الثاني (القاهرة: 1955م) ص: 317-336.

وتتقارب الثلاث الأخيرة من حيث إنها إشارات سريعة إلى أهم القواعد، في جميع الخطوات التي يمر بها المحقق ابتداء من جمعه للنسخ، حتى كتابة المقدمة وصنع الفهارس. ومن الواضح أن للمستشرقين الجهد الراجح في هذه الكراسات شارك في وضعها اثنان ينتميان إلى المدرسة الفرنسية (اللاتينية) وواحد ينتمي إلى المدرسة الألمانية (السكسونية) وقد ركزت المدرسة الأولى على الترجمة، وذلك شيء أهملته المدرسة الثانية، وبنيت المدرسة الأولى قواعدها على مجموعتين من النصوص(10)، بينما قام جهد المدرسة الأخرى على عدد متنوع من المصادر التي تنتمي إلى ميادين مختلفة. وما تزال المدرسة الفرنسية تلح على اختيار نسخة واحدة إذا وجدت نسخ متضاربة، وتتخذ واحدة منها معتمدة، أي أن هذه المدرسة تستبعد التفتيق من النسخ(11)، ومع مواقف مترممة هنا وهناك لدى هذه المدرسة فإن فيها اقتراحات جيدة تقلل من "شكلائية" الجهاز النقدي، إذ تنصح بإهمال أخطاء النسخ الفردية، التي لا فائدة من إثباتها في توجيه النص، وترى أنه إذا جاء التفسير لأحد النصوص طويلاً - مسهباً فمكانه الصحيح هو الملحق(12)، كما توصي باستبعاد النصوص المدسوسة في المتن وتحويلها إلى الحاشية، وإذا كانت النصوص المدسوسة بالغة الطول حولت إلى الملحق كذلك(13).

وتظل الكراسة التي تضم محاضرات "برجستراسر" أكثر ما كتب في الموضوع فائدة، وأشدّه اتساعاً وعمقاً وإثارة لاحتمالات جديدة لأنها لا تكتفي بوضع القواعد المجردة، بل تؤسس القواعد على تجارب عملية مرّ بها المؤلف نفسه أو عرفها لدى محققين آخرين. ولا- يستبعد أن يكون "ريتر" قد اطلع عليها لشدة التقارب بين آرائه وما ورد فيها من

قواعد، فإن لم يفعل فذلك يعني أن الرجلين كانا يفيئان إلى فهم مشترك لدى أبناء المدرسة الألمانية. وقد تنبه برجستراسر كثيراً إلى تفاوت النصوص في طبيعتها وما يستدعيه ذلك التفاوت من استعمال معايير متباينة في نقدها، فكتب الحكايات مثل "ألف ليلة وليلة" وكتب الأمثال على أسنة الحيوانات مثل "كليلة ودمنة" عرضة للتغير، زيادة وحذفاً، وهذا يعني تفاوتاً شديداً بين النسخ، ولهذا فمن المستحيل تقسيم النسخ إلى "أسر"، ومن المستحيل الاحتكام إلى التفاوت في الإبرازات (أي الإصدارات) – كما هي الحال في المؤلفات التي ظل المؤلف يتولاها بالتغيير والتعديل. ولهذا يجوز لمحقق كتاب الحكايات والأمثال أن يبني تحقيقه على نسخة واحدة، ويكتفي بوصف سائر النسخ، ذلك لأن غايته ليست إصدار شيء مقارب جداً للأصل، فالأصل لا وجود له، ومن ثم فليست هناك "غاية نهائية" لدى مؤلف معين يراعيها المحقق في كل خطوة ويبني تحقيقه على مقارنة صورتها(14).

ويفضل "برجستراسر" أن يتكئ المحقق على مخزون وافر من الشك إذا شاء أن يصل إلى القراءة الصحيحة، فالقراءة الصحيحة تعتمد على فهم السياق، والفهم ربما يسرّه شرح الشارح – وخاصة في الشعر، ولكنه يضيف أنه لا يليق بنا أن نعتد على ما يقوله الشارح دون أن ننقد قوله كما ننقد النص نفسه؛ لأن الشارح ليسوا منزهين عن الخطأ. ويستمر هذا الشك فيشمل الروايات النثرية التي تصاحب الشعر لشرح المناسبة أو لتبيان الحوادث التي قيل فيها الشعر، ولا يتردد برجستراسر في أن يحث الناقد على أن يوجه إلى تلك الروايات نقداً قاسياً، لأن بعضها مأخوذ من الشعر نفسه، وبعضها مستقل يوهم إيراده في موضعه أن له صلة بالشعر، وواقع الحال أن لا صلة هنالك(15)، ثم إن الشعر قد تعزّيه أفتان: إحداهما أن بعض أبيات الشعر إنما وضعت للغناء، فوضعها يتسمح في تغييرها إذا احتاج إلى ذلك، والثانية أن الغاية الكبرى لدى اللغويين والنحويين من الشعر اتخاذه شواهد، فلا يستبعد أن يجرّوا فيه التغيير الذي يكفل لهم إلحاقه بالشواهد، ليحلّو لهم الاستشهاد به(16).

ومن البديهي أن تتفاضل النسخ فيما بينها، ويبدو لأول وهلة أن النسخة القديمة أفضل من الحديثة، ومع ذلك فقد أثبتت التجربة (كما في حال كتاب عيون الأنبياء الذي قام بتحقيقه أوغست ميللر وكثير غيره من الكتب) أن أقدم نسخة منه سيئة للغاية، وأن نسخة أخرى كتبت بعدها بثلاثة قرون (منقولة عن أصل جيد) جاءت قليلة الخطأ، فقدم النسخة ليس وحده سبباً كافياً لتفضيلها، بل لابد من وجود أسباب أخرى(17)، ومن المعايير المعتمدة في الحكم على جودة النسخة أو رداءتها أن ننظر إلى الأعلام الواردة فيها، فإذا كان التحريف فيها قليلاً استحققت تناولها بشيء من الثقة(18).

وتبدو عملية التحقيق – كما يصف برجستراسر متطلباتها – أمراً مرهقاً، يستهلك وقتاً متطولاً، فالسيطرة على الكتاب الذي يراد إخضاعه للتحقيق لا تتم إلا بإحدى طريقتين:

1- طريقة عرضية وهي أن يقرأ المحقق الكتاب عدة مرات، لعل كل قراءة تهديه إلى اكتشاف النظائر والأشباه في بنيته، واللجوء إلى المقايسة بين الأمور المتوازية، وهي طريقة غير مضمونة النتائج، والأحسن أن يعتمد الطريقة الثانية وهي:

2- الطريقة النظامية وهي وضع فهرس شاملة للكتاب تتضمن ما يستحق الاهتمام فيه من مفردات وتراكيب وعروض ونحو وغير ذلك بحيث يستقل كل فهرس بموضوع، ثم يجعل تلك الفهارس مرجعه لرؤية طبيعة الكتاب ومميزاته وعلاقة أجزائه بعضها ببعض(19).

ويلتقي برجستراسر مع سائر واضعي قواعد التحقيق بأن المبدأ الجوهرى هو قيام التحقيق على الإيجاز والاقتصاد، ولكنه في انتحاله لهذه الدعوة أشدهم واقعية، إذ يقول: إن القراء لم يعتادوا ذلك في المشرق "لأننا في نشر الكتب القديمة الأوروبية نقصد إلى الغاية القصوى من الإيجاز، فنستغني عن الكلام ونكتفي بالرموز، ونجد فيها كل حاجتنا، فلا نضع نقطة ولا- قوساً إلا- ولكل منهما فائدة لا يستغنى عنها... " يضاف إلى ذلك أن المطابع الشرقية ليس فيها استعداد لاستعمال تلك الرموز، ولهذا فلا يستحسن هنا استعمال الإيجاز الزائد عن الحد(20).

وينبه برجستراسر إلى أمور جزئية ولكنها ذات أثر بعيد في إتقان التحقيق، ومن تلك الأمور:

1- أن نصح أخطاء النساخ بينما لا- يحق لنا أن نصح ما ارتكبه المؤلف من الخطأ.

2- أن نحدد طبيعة الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها الناسخ بسبب السهو أو التغيير العمد (كالزيادة للتوضيح) وإسقاط عبارة أو أكثر عند تشابه النهايات، وإدخال حاشية في النص ظناً أنها من الأصل، والجهل الذي يؤدي إلى الوقوع في الأخطاء النحوية وفي تحريف الصواب.

3- الاستئناس بأن النص الأصعب هو الصحيح، وهذه قاعدة تحذرنا مما يسهل فهمه، لأن سهولته قد تكون خادعة.

4- ويرى أن نصرف النظر عن اختلاف الإملاء، فننتبع الإملاء الحديث، دون الإشارة إلى ما نغيره ونعتمد إصلاح الأخطاء البسيطة دون إشارة إلى ذلك أيضاً في الحواشي.

5- ويقرر أن الوظيفة العليا للناشر هي تصحيح النص واجتباب مزج الروايات.

6- ويتفق مع ريتز في أن الصحيح هو الذي يثبت في المتن.

7- ولا يلح كثيراً على الترقيم؛ لأن الإسراف فيه قد يجر إلى الخطأ، بل قد يكون أشد ضرراً من إهماله جملة.

8- ويوصي برسم الفهارس وتنويعها بحسب ما يتطلبه الموضوع في كل كتاب.

وأخيراً فإن برجستراسر يقرر ولكن دون ضياع في التفاصيل كثيراً من المعارف التي

يجب على المرء أن يتقنها قبل أن يتصدى للتحقيق، فالمعرفة بطبيعة المصادر، والاطلاع على أنواع الخطوط، وإتقان المصطلح العلمي اللازم في مجال دون آخر، والقدرة على الترجيح اللغوي، وإتقان العرّوض، وإدراك التفاوت في التواريخ والأمكنة، وغير ذلك كثير، أمور ضرورية جداً لكي تعين المحقق على الانطلاق في مهمته، ولكن لا برجستراسر ولا غيره من واضعي القواعد التقريبية يستطيعون أن يعلموا شخصاً كيف يقرأ قراءة صحيحة، ولا يمكنهم أن يضعوا في يده المعايير التي تميز الصواب لا- من الخطأ وحسب بل مما هو أقل منه صواباً.

الهوامش

(* باحث من الأردن، قدّم وعلق على النص.

- 1- Mc Gann, Jerome J. A Critique of Modern Textual Criticism, Chicago, 1983, pp. 15, 37-43.
- 2- نشر أجزاء منفصلة من نزهة المشتاق على أيدي محققين مختلفين، إلى أن تم نشره كاملاً في طبعة حديثة بعناية عدد من المحققين، نابلي - روما، 1970-1978.
- 3- أبو عبيد البكري، معجم ما استعجم، تحقيق مصطفى السقا، القاهرة 1945م، مقدمة المحقق، الصفحة (ح).
- 4- انظر في ذلك كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة د. عبد الحليم النجار، القاهرة: 1959م، ج1، ص78، 68، 73، 83-84، 75، 88، 101، 109، 111.
- 5- يعود الفضل في اهتدائي إليها إلى صديقي فؤاد السيد رحمه الله، وكان يومئذ أمين قسم المخطوطات بدار الكتب، وإلى صديقي محمد رشاد عبد المطلب، رحمه الله، الذي كان يعمل في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية.
- 6- صدر كتاب جوامع السيرة ومعه خمس رسائل أخرى لابن حزم عن دار المعارف بمصر سنة 1959م ولكن تحقيقه ربما تم سنة 1957م.
- 7- لم يعد الإقبال على البحث العلمي موازياً للفيض الغامر المسترسل الذي لا ينقطع من الكتب المحققة اليوم، على أن الإقبال على التحقيق لا- يعني دائماً التوفيق في الاختيار فكثير مما يصدر ضئيل القيمة قليل الفائدة للباحث يتناول حقولاً من المعرفة قد فقدت، "سبب وجودها" منذ زمن بعيد، كما أن تشجيع طلاب الدراسات العليا على التحقيق دون إحراز الوسائل الكفيلة بإتقانه، والتدقيق في الغاية التي من أجلها يتم قد أحل "ميكانيكية" العمل محل الروح، وأغنى بالقشور عن اللباب.
- 8- هو كتاب فصل المقال في شرح كتاب أمثال أبي عبيد، حققته بالاشتراك مع

الصدیق الدکتور عبد المجید عابدين و صدر عن جامعة الخرطوم، وكانت طبعته الأولى (1958م) مع قصور وسائل الطباعة في الخرطوم مليئة يومئذ بالأخطاء التي عجزنا عن تبرئة الكتاب منها، مع تصحيحه عدة مرات.

9- ظهرت من بعده كتيبات في الموضوع منها: تحقيق التراث لعبد الهادي الفضلي – ضبط النص والتعليق عليه للدكتور بشار عواد معروف، بيروت، 1982م – محاضرات في تحقيق النصوص للدكتور أحمد محمد الخراط، المدينة المنورة 1984م. فأما ما كتبه الدكتور حاتم صالح الضامن بعنوان "بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص (بغداد 1990م) ففيه سرد لما حققه العراقيون من الكتب التراثية، وفيه تعقب لبعض من تصدى للتحقيق وهو لا يحسنه، وربما جاءت فيه بعض القواعد عرضاً.

10- هما المجموعة العربية التي نشرتها رابطة غيوم بوريه، والوثائق المتعلقة بالحروب الصليبية، انظر بلاشير وسوفاجيه، ص: 31.

11- المصدر السابق، ص، 48.

12- المصدر السابق، ص، 54.

13- المصدر السابق، ص، 60.

14- أصول نقد النصوص محاضرات ب رجستراسر (ص، 31.

15- المصدر السابق، ص، 49، 50.

16- المصدر السابق، ص، 44.

17- المصدر السابق، ص، 15-16.

18- المصدر السابق، ص، 17.

19- المصدر السابق، ص، 73-74.

20- المصدر السابق، ص، 98.

المصادر والمراجع

1- عباس عبد الحليم عباس، أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر (مراجعة)، مجلة عالم الكتب، مج 15، 1994م، ص 645.

2- د. محسن مهدي، من عصر المخطوطات إلى عصر المطبوعات (ضمن: الكتاب في العالم الإسلامي)، عالم المعرفة، الكويت، 2004، ص 30.

3- د. يوسف بكار، إحسان عباس وتحقيق الشعر، (ضمن: إحسان عباس ناقدًا، محققًا،

مؤرخاً)، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1998، ص175.

4- د. محمد حورّ، إحسان عباس محققاً: تحقيق النثر (ضمن: أشتات قراءات أدبية ونقدية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2004، ص178-179.